

بيــــــــان

يا جماهير شعبنا الكردي.

أيتها القوى الوطنية وأنصار الديمقراطية وحقوق الإنسان.

في الخامس من تشرين الأول، تعود الذكرى السنوية لإجراء الإحصاء الاستثنائي الرجعي في محافظة الحسكة، ليبلغ عمر المأساة التي ألمت بضحاياها من المواطنين الكرد خمس وأربعين عاماً، وليبلغ عددهم مئات الآلاف من المجردين من الجنسية، وليضاف عام آخر من الانتظار الطويل، ومن الاتكاء على وعود لم تنفذ، صدرت من مختلف مستويات الدولة، بما فيها السيد رئيس الجمهورية، مما يزيد من حالة الإحباط السائدة، ومن تفاقم الوضع المعاشي لهذه الشريحة التي دفعت ضريبة انتمائها القومي، وشاعت لها السياسة الشوفينية أن تكون مأساتها درساً لإرهاب الشعب الكردي، ومشروعاً عنصرياً للحد من تطوره الحضاري والثقافي والاقتصادي، وأداة لتغيير التركيب القومي في محافظة الحسكة، وأن يكون حرمانها من الجنسية عنواناً لإنكار الوجود والحقوق الكردية.

أيها الوطنيون في كل مكان.

إن ما تبديه السلطة من استهتار واضح، ونجاهل متعمد للطبيعة العنصرية لهذا المشروع، وعدم تحركها، حتى الآن، باتجاه حل منصف يعيد لهؤلاء المواطنين حقوقهم، ويمنحهم الطمأنينة والأمان، ويحررهم من مخالب الحرمان الذي يدفعهم للتشرد والإقامة الاضطرارية في أحزمة الفقر حول دمشق، أو اقتحام المجهول في هجرات مريرة إلى أوربا، لاكتساب جنسية بلدانها والعيش على المساعدات الإنسانية فيها، إنما يعبر، كل ذلك، عن تلاشي آمال الإصلاح، مثلما يعبر عن افتقاد هذه السلطة لأية بادرة لإنصاف شعبنا الكردي، وإمعانها في مواصلة تطبيق المشاريع العنصرية والقوانين الاستثنائية وسياسة التمييز القومي السيئة الصيت، التي شملت مختلف ميادين الشأن الكردي، اعتباراً من الوظائف الحكومية التي تضيق أبوابها في وجه طالبي العمل من المواطنين الكرد، إلى الأراضي الزراعية، التي انتزعت من الفلاحين الأكراد بموجب تطبيقات مشروع الحزام العربي. ولا تزال هذه السلطة تصر على حرمانهم من أراضي ما تسمى بمزارع الدولة، التي تريد توزيعها على فلاحين آخرين من مناطق أخرى.

ومن هنا، فإن كل المهتمين بالمصلحة الوطنية، والحريصين على سيادة الوطن وكرامة مواطنيه، مطالبون بالوقوف إلى جانب الشعب الكردي في سوريا، وإلى جانب أبنائه من ضحايا المشاريع العنصرية، من إحصاء وحزام وتمييز قومي، والنضال من أجل الإقرار بالحقيقة الكردية، وإدراج القضية الكردية بين قضايا الوطن الأساسية، لتجد حلاً ديمقراطياً عادلاً، وتسهيل انخراط الحركة الكردية في النضال الديمقراطي العام، ومضاعفة الضغوط لإعادة الجنسية السورية للمجردين منها، لأنها دليل العلاقة الرسمية بين الوطن والمواطن، ورمز انتمائه الوطني، وأن أي تجاوز لهذا الحق واغتصاب له، بموجب هذا المشروع، إنما يعني الإساءة للوطن، وحرمانه من طاقات وجهود هؤلاء الضحايا الذين لم يعرفوا غير سوريا ووطناً لهم، لأنه ارتبط بوجدانهم وتاريخ شعبهم الزاخر بالتضحية والوفاء. في ٢٠٠٧/٩/٣٠

الهيئة العامة

للجبهة الديمقراطية الكردية في سوريا

والتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا

لقاء سياسي

بين وفد من مكتب الأمانة

لإعلان دمشق للتغيير الوطني

الديمقراطي

ووفد البرلمان الأوروبي

اجتمع وفد من مكتب الأمانة لإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي مع وفد البرلمان الأوروبي الذي زار بلادنا سوريا مؤخراً. وقد التقى الجانبان في مقر المفوضية الأوروبية في دمشق ظهر يوم الأربعاء (٢٠٠٧/٩/١٢) واستمر اللقاء ساعتين كاملتين.

بعد التعارف البروتوكولي الذي قدم فيه رئيسا الوفدين أعضاء وفد كل منهما للآخر جرى الحديث حول العلاقات التاريخية بين شعوبنا والأوضاع التي تمر بها منطقتنا والأزمات السياسية التي تشهدها والدور الذي تقوم به القوى المحلية والإقليمية والدولية، مع إشارة خاصة للسياسة الأمريكية والعدوانية الإسرائيلية.

ثم انتقل الحديث إلى الشأن السوري الداخلي حيث قدم أعضاء وفد مكتب الأمانة صورة مفصلة عن طبيعة إعلان دمشق وقواه السياسية والاجتماعية مع إبراز التنوع القومي والفكري والسياسي حيث جميع المدارس الفكرية ممثلة فيه بما في ذلك تيار إسلامي معتدل يقبل الخيار الديمقراطي ومقتضياته من دولة مدنية دستورية وتعددية وتداولية والاحتكام إلى صناديق الاقتراع في معرفة خيارات المجتمع - وفكرته القائمة

على التغيير الوطني الديمقراطي وسعيه لإقامة نظام ديمقراطي عادل ومزدهر. قبل أن ينتقل الحديث إلى الوضع السياسي في سوريا والمعاناة التي يعيشها المواطنون السوريون بعامة والنشطاء السياسيون والحقوقيون بخاصة، من ملاحقات واعتقال ومحاكمات صورية، والظروف المعيشية الصعبة التي يعاني منها الشعب السوري بسبب السياسات الاقتصادية غير الحسنة والفساد وهدر المال العام، كما تم التعرّيج على المعاناة الخاصة التي يعيشها المواطنون السوريون الأكراد والقرارات والإجراءات الاستثنائية التي يخضعون لها. هذا وقد قدم وفد مكتب الأمانة مذكرة مكتوبة تكتف الوضع السياسي في سوريا وممارسات النظام القمعية ضد المواطنين والناشطين.....